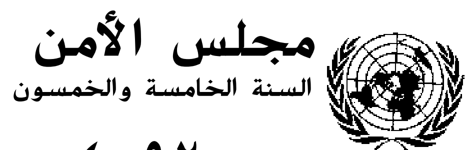
مؤقت



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤٠٩٢ (استئناف ٢)
الأربعاء، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الساعة ١٢/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد هولبروك	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	الأرجنتين	السيد ليستري
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد تكايا
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد تشن هواصن
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد كاسي
	ماليزيا	السيد محمد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد غوريراب
	هولندا	السيد هامر

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

استؤنفت الجلسة الساعة ١٢/١٠ من بعد ظهر الأربعاء ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لدينا جدول أعمال حافل جدا، ووقت ضيق جدا، وبيان رئاسي علينا أن نصدره.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى الدول التي وافقت على تعميم بياناتها؛ وسأطلب إلى الأمانة العامة أن تفعل ذلك. وتلك البلدان هي إريتريا، وإسرائيل، والبرازيل، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والرأس الأخضر، وكولومبيا، وليسوتو، والنرويج، والهند، والولايات المتحدة. وإذا رغبت أية دولة أخرى في تعميم بيانها، فسيسعدنا أن نفعل ذلك.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): إن هولندا، خلال رئاستها لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية، نظمت جلسة خاصة لمساعدة المجلس على زيادة التركيز على المسائل الصعبة التي تواجه أفريقيا مع بداية ما أملنا أن يكون "قرن أفريقيا". وبالتأكيد فإن "شهر أفريقيا"، الذي تقومون، السيد الرئيس، برعايته على نحو نشط للغاية، يمثل خطوة أولى ميمونة في بداية هذا القرن الجديد.

لقد أثار إعجابنا حضور عدد كبير من رؤساء الدول في هذه المناقشة من البلدان المعنية مباشرة بما يدور في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا بالتأكيد بشير خير لمستقبل تلك المنطقة المضطربة. وعلى وجه الخصوص، نأمل أن تسفر المحادثات في المستقبل عن جدول زمني واقعي لتنفيذ اتفاق لوساكا.

معروض علينا تقرير للأمين العام (S/2000/30) مدروس بعناية ومادته تحفز على التفكير. ويؤكد التقرير أن مشاركة المجتمع الدولي المكثفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعتمد على تجديد وتعزيز الأطراف لالتزامها باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ويوضح التقرير تماما أنه لا يوجد بديل واقعي لاتفاق لوساكا. وبالتالي فإن ما يزيد الشعور بالأسف أكثر أن الاتفاق يتعرض على نحو منتظم للانتهاك. ونحث الموقعين على وضع حد لجميع الأنشطة العسكرية التي تنتهك الاتفاق.

وينبغي إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية إلى تحسين الأداء المخيب للآمال للجنة العسكرية المشتركة. وتدعم هولندا اللجنة ماليا؛ بل إن اللجنة تحظى بدعم مالي دولي كبير إلى الحد الذي لا يمكن فيه تصديق أن الافتقار إلى الموارد يعيق اضطلاع اللجنة بالدور الرئيسي المتوخى لها في الاتفاق. وينبغي للجنة أن تجتمع بتواتر أكبر لرصد الانتهاكات العديدة لوقف إطلاق النار. وينبغي النظر في افتتاح أمانة دائمة للجنة العسكرية المشتركة بغية تيسير عملها بنهج مباشر أكثر. وندعو جميع الأطراف ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى تجديد الجهود لتحسين فعالية اللجنة العسكرية المشتركة ومصداقيتها. وبدون تنشيط اللجنة العسكرية المشتركة، فإن جهود الأمم المتحدة لن تثمر.

ومن الضروري وضع ترتيب سياسي جديد داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك إنشاء هياكل للدولة ديمقراطية وتخضع للمحاسبة تتصدى لمشاكل التعدد الطائفي واقتسام السلطة. وبينما نأسف لأن الحوار الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية استغرق وقتا طويلا جدا لينطلق، فإننا نتطلع قدما إلى تحقيق نتائج مبكرة من مساعي الرئيس ماسيري بوصفه ميسِّر هذه العملية. وأثني على رأي وزير المملكة المتحدة بأن من الأفضل إعلان موعد بدء هذا الحوار في هذا الأسبوع. وتتعهد هولندا بتقديم دعمها المالي الثابت للعملية.

ويتمثل أحد التهديدات الرئيسية لاتفاق لوساكا في مليشيات إنتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة التي تكمن في أنشطتها، الماضية والحاضرة، جذور الصراع. وسيكون نزع سلاحها وتسريحها وإدماجها في المجتمع، رغم أن ذلك يمثل مهمة هائلة، خطوة حاسمة في عملية السلام. واستعادة السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية يتعين أن تتم جنبا إلى جنب مع الوفاء بالحاجات الأمنية المشروعة لجيرانها. والواقع أن تدخل القوى الإقليمية في هذا الصراع بلغ حدا يجعل من الضروري عقد مؤتمر دولي، في الوقت المناسب، للتصدي لمسائل السلم والاستقرار والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

والغرض من المناقشة الحالية مزدوج: فإلى جانب التأكيد مجددا على التزام الأطراف باتفاق لوساكا، فهي ستساعد في تشكيل استجابة المجلس لتوصيات الأمين العام للمرحلة الثانية لعملية الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم المخاطر الواضحة للنشر في بيئة تتسم بعدم الاستقرار، تؤيد هولندا إرسال ٥٠٠ مراقب، كما هو مقترح في تقرير الأمين العام، إذا تسنى

توفير الحماية الكافية لهم. ولا مجال أمامنا للخطأ في هذه المرة، وعلينا أن نكون مستعدين لاعتماد الولاية الصحيحة وتزويدها بالموارد الكافية. ونجاح جهودكم، السيد الرئيس، في جعل الكونغرس يشارك في هذا الأمر سيكون، بطبيعة الحال، ضروريا للغاية بالنسبة لقدرتنا على توفير تلك الموارد.

إن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم ينجم عنه سوى تفاقم البؤس الذي خلفه تاريخ طويل من انتهاكات حقوق الإنسان. وإن أطراف الصراع شاركت في هذه الانتهاكات وفي جميع أرجاء البلد. لذلك ندعو الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان وكفالة معاقبة من ينتهكونها.

أخيرا، هناك جانبان هامان يؤديان بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى تغذية الصراع، هما الاتجار بالأسلحة واستغلال الموارد الطبيعية.

وكرس المجلس جلسة خاصة في أيلول/سبتمبر الماضي، برئاسة هولندا، للأسلحة الصغيرة، ودعا إلى اتخاذ تدابير لوقف تدفق الأسلحة إلى البلدان الأطراف في الصراع. وفي تلك المناسبة، أشار المجلس أيضا إلى إمكانية الوقف الطوعي والإقليمي لهذا التدفق تيسيرا للمصالحة. وتنطبق هذه التوصيات بصفة خاصة جدا على جمهورية الكونغو الديمقراطية نظرا للكميات الكبيرة من الأسلحة الموجودة على أراضيها. وكخطوة أولى، ستطالب هولندا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي لم تعتمد بعد سياسة مدونة سلوك الاتحاد الأوروبي ومبادئها التوجيهية، أن تفعل ذلك وأن تمتنع عن تصدير الأسلحة إلى منطقة البحيرات الكبرى.

إن استغلال الموارد الاقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية على أيدي شتى الأطراف يساعد على استمرار الصراع، إذ يمكنها من تمويل نفقاتها العسكرية. ونحتاج إلى معالجة هذه الحالة بسرعة، وإلى منع الاستغلال غير المشروع لهذه الموارد. وقد يكون مجديا أن يبلغ الأمين العام مجلس الأمن لاحقا عن هذا الجانب على أساس النتائج التي يتوصل إليها فريق للخبراء، وباتباع نهج أشبه بالنهج الذي اتبع في حالة أنغولا. ونؤيد تأييدا خالصا الاقتراحات المعقولة جدا التي تقدم بها في هذا الصدد وزير فرنسا، وفي مناسبة سابقة، وزير المملكة المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ربما تكون هذه المرة آخر مرة يحضر فيها السفير تشن هواصن مجلس الأمن، ولذلك نرحب به ترحيبا حارا.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يرحب ترحيبا حارا بمشاركة رؤساء دول كثير من البلدان الأفريقية، والسيد سالم سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والسير كيتوميلي ماسيري في مشاورات مجلس الأمن حول الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود في نفس الوقت، أن نشكركم، سيدي، على الجهود التي تبذلونها، وعلى هذه الترتيبات المبتكرة.

إن مساعدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحرير نفسه من عذابات الحرب، وإحلال السلام في ذلك البلد، يشكلان تحديا خطيرا للمجتمع الدولي، وبخاصة لمجلس الأمن. وقد وجّه الوفد الصيني نداءات متكررة للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة بأن يخصصا الموارد المالية والبشرية اللازمة في أقرب وقت ممكن لحسم الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية تفاديا لدفع ثمن أكبر في المستقبل. وحسما لهذا الصراع بذلت البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي جهودا لا تكل للوساطة، وجمعوا بين مختلف أطراف الصراع للتوقيع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في تموز/يوليه الماضي. لكن مما يؤسف له أنه لم يجر تنفيذ ذلك الاتفاق أو الامتثال له على نحو فعال. ولم تنشأ بعد عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام التي طال انتظارها، رغم أن هذه القضية كانت موضع مناقشات طويلة في المجلس.

ومما يثلج صدورنا أن نرى التقرير المفصل الذي أعده الأمين العام عن أعمال الأمم المتحدة في المرحلة التالية. ويقترح الأمين العام في هذا التقرير إيفاد مراقبين عسكريين وقوات عسكرية إلى المنطقة. ونأمل أن يستغل المجلس هذه الفرصة النادرة استغلالا كاملا، فيتحرك بسرعة أثناء تجمع رؤساء دول البلدان الأفريقية المعنية هنا في نيويورك. ونؤيد اعتماد مجلس الأمن البيان الرئاسي المطروح أمامنا، ونأمل أن يشكل منطلقا جديدا لدعم المجتمع الدولي لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولنشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام هناك.

لقد استمع الوفد الصيني باهتمام شديد لجميع المتكلمين السابقين، بما فيهم رؤساء دول البلدان

الأفريقية، والسيد كوفي عنان، الأمين العام، والسيد سالم سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. وأود الآن أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد النقاط التالية.

أولا، يجب إيلاء الاحترام والضمان الكاملين للسيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا شرط أساسي لحسم الصراع.

ثانيا، لا بد من التنفيذ الكامل والدقيق لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، بوصفه أساسا لحسم الصراع. فالاتفاق محاولة محمودة من الشعوب الأفريقية لحسم صراعاتها. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم وتدعم جهود الوساطة من جانب الرئيس شيلوبا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ثالثا، إن نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت المناسب ضمان أساسي لحسم هذه الصراع. والمجلس، بعد أن استمع إلى آراء البلدان الأفريقية المعنية، ينبغي له أن يُعجل بدراسة وتنفيذ اقتراح الأمين العام بإرسال ما يصل إلى ٥٠٠ مراقب عسكري و ٥٠٠٠ من الأفراد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن تعطى بعثة حفظ السلام الولاية الواجبة. وهذا أمر جوهري في الظروف الحاضرة، وسيكون اختبارا حاسما للعزيمة والتصميم السياسيين لمجلس الأمن.

رابعا، يشكل الحوار السياسي الوطني الشامل وسيلة فعالة لتحقيق المصالحة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نفس الوقت، لن يتيسر الحوار الداخلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون تهيئة بيئة خارجية مستقرة. وعمليتا السلام والمصالحة يجب أن تتقدما جنبا إلى جنب. ونحن نرحب بقيام السيد عنان، الأمين العام، بتعيين السير كيتوميلي ماسيري، رئيس بوتسوانا السابق، ميسرا. ونتمنى للسير كيتوميلي كل نجاح.

خامسا، إن القضاء على الفقر وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية بمساعدة دولية هما السبيل الأساسي الذي تحقق جمهورية الكونغو الديمقراطية بمقتضاه السلام والاستقرار الدائمين. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح عقد مؤتمر دولي معني بتحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

الطريق إلى إرساء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يكون سلسا، ولكننا نثق بأنه ما دام المجتمع الدولي يغتنم الفرص المتاحة له ويبذل جهودا متضافرة، وما دامت مختلف أطراف الصراع قد شرعت في تحقيق مصالحة حقيقية وفي الوفاء بالتزاماتها، فإن فترة من السلام والاستقرار لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ولشعوب منطقة البحيرات الكبرى ستبدأ بسرعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة الأمريكية.

وأود أن أرحب، في هذه القاعة، بالسيد سالم سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوزير التعاون في أوغندا، وبغيرهم من الممثلين الذين قدموا إلى هنا لحضور هذا الاجتماع الخارق للعادة.

وأود أيضا أن أشكر ممثل مصر على إعلانه بأنه أيضا سيعمم بيانه. وأعتبر هذا عملا وديا عظيما يخدم مصلحة جهودنا، خاصة وأنه يصدر عن بلد ذي أهمية ضخمة بالنسبة لنا جميعا في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): بعقد هذه الجلسة، تتيح رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن فرصة لإعادة إنعاش عملية إرساء السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتالي في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

في الأسبوع الماضي استمع المجلس إلى الرئيس السابق نلسون مانديلا، الذي أحاطنا علما بالتطورات في عملية أروشا لإرساء السلام في بوروندي. وندرك تماما الارتباط المتبادل بين عمليتي لوساكا وأروشا، ونثني عليكم، سيدي، لبصيرتكم في الربط بين حالتين من حالات الأزمات بينما يركز المجلس على أفريقيا في هذا الشهر.

وفي ضوء هذه الخلفية، نضم صوتنا إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بمشاركة كثير من الزعماء الأفارقة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقيا في هذه الجلسة. إن حضورهم هنا يؤكد الدور الهام الذي يمكن

للأمم المتحدة أن تضطلع به في إحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

ويود وفد بلادي كذلك أن يشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الشامل والمفصل عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى بيانه الاستهلالي القيِّم. ونرحب، بصفة خاصة، بتحليله وبتوصياته، التي تشكل أساس الإجراءات التي يتخذها المجلس. ويود وفد بلادي أن يعرب أيضا عن تقديره للأمين العام ولممثله الخاص لجهودهما الرامية إلى دفع عملية السلام إلى الأمام.

ويدرك وفد بلادي تماما الصعوبات والتعقيدات التي يجب التغلب عليها لكي نتمكن من تحقيق سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا ندرك الصعوبة التي تنطوي عليها المشاكل، ولكن مهما بدت صعوبة إيجاد الحلول، فإن عذاب الناس هناك يجب أن يجبرنا على بذل كل ما في وسعنا لإنهاء تعاستهم. وحتى عندما يظهر أن هناك شكوكا وتشاؤما، فإننا نؤمن بأن قوة البعض وتصميمهم يصبحان وسيلة حفازة للتحرك صوب السلام.

لذلك، كان من دواعي سرور وفدي أن استمع إلى جميع الزعماء الأفارقة يعربون في بياناتهم أمام المجلس عن الأمل، ويتعهدون بإبداء الإرادة السياسية وبالالتزام بالقضية. ونحن متفقون على أن من الحيوي تهيئة الظروف من أجل سلام دائم، قائم على تنفيذ اتفاق لوساكا بصورة تامة. وعناصر ذلك السلام يجب أن تتضمن أمن حدود الدول المعنية، وسيادتها ووحدة أراضيها، وتمتعها الكامل بمواردها الطبيعية.

وفي هذا الصدد، نؤيد الدعوة إلى وقف الأعمال العسكرية على الفور، ونعيد تأكيد وحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستقرارها ووحدة أراضيها، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب تنفيذ انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لاتفاق لوساكا.

إن جامايكا تؤيد السعي إلى حوار فيما بين جميع الكونغوليين. ونعتقد أن هذا الحوار خطوة لا غنى عنها نحو المصالحة الوطنية والسلام الدائم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن مسرورون لأن رئيس بوتسوانا السابق، السير كيتوميل ماسيري، قد قبل بتعيينه ميسرا لهذا الحوار، ونتمنى له النجاح في مساعيه، التي تستحق تأييد المجتمع الدولي الكامل.

إن الوضع الأمني الخطير في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يثير القلق. والنشاط العسكري المتزايد للجماعات المسلحة وخطر العنف الواسع النطاق فيما بين الجماعات العرقية يضعف إلى حد خطير تحقيق أهداف اتفاق لوساكا. ونحن نحث الذين يعتقدون أن لهم حقا مشروعا في التماس العدالة والمشاركة الكاملة في الحكم السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن يفعلوا ذلك عن طريق العملية المتفق عليها على طاولة المفاوضات، لا عن طريق فوهة البندقية، وأن يسلموا بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع.

ويشعر وفدي بقلق عميق نتيجة الحالة الإنسانية المتزايدة السوء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى وجه الخصوص لأن انعدام الأمن بشكل متزايد في مناطق الحرب يجعل من الصعب وصول العاملين في تقديم المعونة الإنسانية إلى السكان الضعاف المعرضين للخطر. وقد لاحظنا من تقرير الأمين العام أن أكثر من ٩٦٠ ٠٠٠ فرد لا يمكن الوصول إليهم الآن في كثير من الأحيان. والعدد المتزايد من المشردين داخليا واللاجئين له آثار خطيرة، ليس فقط على جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإنما أيضا على البلدان المجاورة - بلجوء حوالي ٢٨٠ ٠٠٠ مواطن من جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن إلى جمهورية الكونغو وزامبيا وتنزانيا. ونحن ندعو جميع أطراف الصراع إلى احترام الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين وإلى العمل وفقا للقانون الإنساني الدولي.

نود أيضا أن نحيي ونشجع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات الإنسانية غير الحكومية المشاركة في تيسير عودة اللاجئين لمواصلة عملهم بالرغم من المصاعب القائمة.

لقد أبرز تقرير الأمين العام أيضا انعدام الأمن الغذائي الذي يواجه حوالي ١٠ ملايين فرد في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومستويات سوء التغذية الحاد والمزمن المرتفعة بين الأطفال دون سن الخامسة. ونحن نحث المجتمع الدولي على الاستجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد لعام ٢٠٠٠، ونلاحظ بأسف عميق أن الاستجابة

المنخفضة لنداء ١٩٩٩ جعلت من المستحيل على الأمم المتحدة أن تضطلع بعملية قادرة على إنقاذ الأرواح.

ويسترعي تقرير الأمين العام الانتباه أيضا إلى الأنباء عن وقوع الأطفال ضحايا وعن تجنيدهم كجنود أطفال. ونحن نتفق مع الأمين العام على أننا حتى نكفل حماية أرواح الأطفال، يتعين علينا أن نعمل قبل أن يزداد اتفاق وقف إطلاق النار الهش ضعفا. وفي هذا الشأن، أشار الأمين العام إلى المساعدة القيّمة التي يمكن أن يقدمها أفراد الحماية المدنيون المأذون لهم بمقتضى القرار ١٢٧٩ (١٩٩٩)، بمجرد انتشارهم، في ضمان نهج شامل لحماية الأطفال في جميع مراحل صنع السلام وتوطيده، وفي استكمال عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

لقد سمح اتفاق لوساكا بالتقدم في تسريح وإعادة تأهيل المقاتلين السابقين. ونحن نحث الأطراف على التعاون في تنفيذ هذا، ابتداء بالمجموعات الضعيفة: الأطفال، والمعوقين والعاجزين بعجز مزمن.

ويشعر وفدي بقلق لأن عدم تصرف مجلس الأمن يمكن أن يؤدي إلى خسارة مستمرة في الأرواح، وإلى مواصلة التدهور في الحالة الإنسانية، وإلى عكس اتجاه التقدم الذي أحرز فعلا في تنفيذ اتفاق لوساكا. لذلك، نعتقد أن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام يجب التصرف بشأنها بسرعة.

إننا نؤيد وجهة النظر القائلة بأن اللجنة العسكرية المشتركة لها دور هام يجب أن تقوم به، وأنها ينبغي أن تنشأ على أساس دائم لكي تقوم بوظائفها. وينبغي مواصلة بذل الجهود لتنسيق أنشطتها مع أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنظر إلى الدور الحاسم الموكول إلى اللجنة العسكرية المشتركة، فإنه يجب توفير الموارد اللازمة لدعم عملياتها. ويجب أن نعترف مع التقدير بالدعم الذي تعهدت به فعلا بلدان عديدة. وجامايكا تؤيد توسيع البعثة، على النحو الذي اقترحه الأمين العام، وانتشار بعثة لحفظ السلام في آخر الأمر. وفي هذا الصدد، نعتقد أن القوات المشاركة يجب أن تعمل في إطار قواعد اشتباك صارمة.

ونحن لا نزال على تمسكنا الثابت بالاعتقاد بأن العمل الجماعي هو أفضل نهج لتناول الحالة المعقدة السائدة، ونود أن نسجل تقديرنا لجهود منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والرئيس تشيلوبا، التي أسفرت عن خطوات واسعة هامة في الوساطة لتحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ودون المساس بذلك، لا يمكن لمجلس الأمن أن يتخلى عن دوره في صيانة السلم والأمن الدولي. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل العمل بشكل وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية بطريقة متسقة لتعزيز الوساطة والتفاوض بين الأطراف المعنية ولدعم الزعماء الأفارقة الذين لا يزالون يسعون إلى توفير حل أفريقي للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يتيسر تحقيقه دون معالجة الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى كلها. ولذلك تؤيد جامايكا تأييدا تاما عقد مؤتمر دولي معني بالسلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، في الوقت المناسب، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونعتقد أن النهج الشامل المتكامل للأزمة هو وحده الذي سيسفر عن سلام دائم.

ونؤمن بأننا يجب أن ننطلق من هنا بعزيمة على التغيير نحو الأحسن تعزيزا للسلم والأمن من أجل شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشعوب منطقة البحيرات الكبرى وشعوب أفريقيا. ونتشاطر الأمل الذي يعرب عنه الذين يؤمنون بأن السلم والأمن ليسا فقط ممكنين وقابلين للتحقيق وإنما أيضا هامين للسلم والأمن الدوليين لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن أن بلدا ومنظمة أعلنا عن تنازلهما عن حقهما في الكلام. الأول هو السيد بوعبد، ممثل المنظمة الدولية للناطقين بالفرنسية وأنا أشكره، وممثل اليابان، وسنوزع بيانيهما.

إلا أن السفير يوكيو ساتوه، الذي أعرب له عن امتناني العميق، طلب مني أن أتلو جملتين من كلمته لكم جميعا لأن لهما أهمية كبرى.

"إن اليابان مستعدة لتقديم مساهمة مالية إضافية بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار أمريكي للنهوض بحوار وطني ييسره السير كيتوميل ماسيري. وبالمساهمة التي سبق أن قدمتها اليابان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار

إلى اللجنة العسكرية المشتركة، تصل مساهمة اليابان المالية إلى عملية لوساكا للسلام الآن إلى ٠٠٠ ٥٠٠ دولار".

وأود أن أطلب من السيد سالم أن يبلغ الميسر بهذا بأقرب وقت ممكن. وأعتقد أن هذا سيكون نبأ سعيدا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): توافق أوكرانيا تماما على القول بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي التحدي الكبير الذي يواجه أفريقيا، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بأسره. وليس هناك، هو أعظم، في هذا الصدد، من المستوى الرفيع الذي لم يسبق له مثيل لاجتماع المجلس يوم الاثنين الماضي. ولذلك، ستؤيد حكومة أوكرانيا أي مسعى يمكن أن يقربنا من تحقيق النجاح في التصدي للمهمة الصعبة الخاصة بتحقيق الحل السلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ظل هذه الخلفية تثني أوكرانيا على مبادرة الرئاسة الأمريكية لمجلس الأمن لتنظيم هذا الاجتماع، الذي ثبت فعلا أنه سيكون اجتماعا خارقا للعادة.

ونحيي بحرارة ونرحب بقادة البلدان التي وقّعت على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، الذين أعطى وجودهم هنا دليلا هاما على أن السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية هدف قريب المنال. وتؤيد أوكرانيا الرأي السائد بأن اتفاق لوساكا يمثل أصح أساس لحل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولعل الدبلوماسية لم تنتج منذ بداية العلاقات الدولية المعاصرة أي معاهدة دولية متقنة وحيدة. والتقنية الوحيدة لبلوغ الكمال - أي استعادة السلام أو فض المنازعات أو تسوية الخلافات - هي التنفيذ الصارم لأحكام المعاهدات المعنية. ونحن على يقين من أن تطبيق التقنية نفسها على اتفاق لوساكا هو الذي يوصل إلى إحلال السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

أوكرانيا، كغيرها من أعضاء مجلس الأمن تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تردي الحالة العسكرية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإزاء الانتهاكات الجارية لوقف إطلاق النار. ونعرب أيضا عن قلقنا الشديد إزاء تعميق الأزمة الإنسانية في المنطقة الذي نعتبره نتيجة مباشرة لاستمرار تجاهل اتفاق لوساكا.

ونؤيد بشدة الدعوة إلى تجديد التزام الأطراف بذلك الصك. وتشجعنا في هذا السياق بالبيانات التي أدلى بها رؤساء دول من المنطقة قبل يومين أمام مجلس الأمن. وللأمين العام كل الحق في استنتاج أن هذا الالتزام المعزز شرط أساسي وضروري لنشاط العمل الدولي دعما لاتفاق لوساكا ولتخصيص المجتمع الدولي الموارد الكبيرة اللازمة لتحقيق ذلك.

وفي الوقت نفسه، نثق بشدة بأن أي تردد آخر من جانب مجلس الأمن في التعجيل بنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستكون له نتائج سلبية على جهود السلام في تلك البقعة من العالم.

ونتوجه بالشكر في هذا المقام إلى الأمين العام على توصياته المدروسة للمرحلة المقبلة من انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الواردة في تقريره المؤرخ ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ (S/2000/30). وأوكرانيا تشجع مجلس الأمن على اتخاذ إجراء فوري بشأن تلك التوصيات. وإن انتشار المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة لن يترك أي عذر لمزيد من التأخير في تنفيذ اتفاق لوساكا. ونهيب بالأطراف أن تتوصل إلى اتفاق على جدول زمني جديد وواقعي وعملي لتنفيذ الاتفاق.

وينبغي أن تولي الأطراف في الاتفاق اهتماما خاصا لإنهاء وجود القوات الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية حين يتعارض هذا الوجود مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتؤمن أوكرانيا إيمانا قويا بأن لا يوجد اعتبار يبرر التدابير التي تتخذ انتهاكا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وخاصة مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول.

ثم إننا نُعرب عن قلقنا إزاء التقارير عن الاستغلال غير المشروع للموارد الاقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن يكون مجلس الأمن متأهبا لاتخاذ تدابير ملموسة لوقف هذه الأنشطة غير المشروعة.

ونسلم بأن مشكلة الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤثر بشكل خطير على أمن دول

كثيرة في وسط أفريقيا. ويتعين أن ينصب التركيز بوجه خاص على مشكلة الأمن في الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونوافق على البدء بعملية لنزع السلاح الشامل وتسريح المقاتلين من الجبهات المسلحة العاملة في ذلك البلد مسألة عاجلة.

كذلك تؤيد أوكرانيا مبادرة الحكومة الفرنسية الرامية إلى أن يعقد في مرحلة ملائمة مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى يتصدى بشكل شامل لجميع الأسباب الجذرية المتبقية للصراع الراهن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تمتد جذوره، كما نعلم، إلى أعماق التاريخ.

كذلك ينبغي ألا ننسى الأحداث الأخيرة. وهذا في رأينا هو السبب في أن يصبح تقرير لجنة التحقيق المستقلة عن إجراءات الأمم المتحدة خلال عملية الإبادة التي جرت في عام ١٩٩٤ في رواندا موضع نظرنا الدقيق.

وأود ختاما أن أعرب عن تفاؤلنا بأن تنتج عن "أسبوع جمهورية الكونغو الديمقراطية" هذا في إطار "شهر أفريقيا" الذي حدده مجلس الأمن، نتائج ملموسة للغاية تسهم في استعادة السلام والأمن في منطقة أفريقيا الوسطى. وما البيان الرئاسي الذي يصدر اليوم إلا خطوة أولى طيبة. وسيلبي إجراء المجلس السريع بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية الآمال التي طالما انتظرتها البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي بأسره، ويعزز بالتالي مصداقية مجلس الأمن. وأرى مما سمعناه اليوم سببا كافيا لهذا التفاؤل. فلنعمل بيد واحدة من أجل إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن الشكر لممثل الجماهيرية العربية الليبية لتنازله أيضا عن الإدلاء بكلمته؛ وسوف نوزع نص بيانه.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): بناء على طلبكم الإيجاز، سيادة الرئيس، وللدلالة على استعداد وفدي للتعاون معكم كالعهد بنا سأكتفي بتلاوة مقتطفات من بياني المعد.

لقد مرت ستة أشهر على توقيع الأطراف اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ولكن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تتحسن ولا تزال تشكل سببا للقلق الشديد. ولا يزال اتفاق السلام هشا للغاية. ولا يمكن أن يوافق وفدي على تأكيد الأمين العام بأن

"اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ما زال السبيل الأمثل الذي تنعقد عليه الآمال لإيجاد حل للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية" (S/2000/30، الفقرة ٨٦).

ونثق تماما بأن مستقبل السلام والاستقرار في المنطقة يكمن في التنفيذ الموفق للاتفاق. ويضم وفدي صوته إلى صوت أعضاء مجلس الأمن الآخرين في تجديد الدعوة إلى جميع الأطراف إلى التمسك بالاتفاق واستخدام اللجنة العسكرية المشتركة بمزيد من الفعالية في التعامل مع الادعاءات بانتهاكات الاتفاق. ولا يمكن حل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون الالتزام التام والتعاون من جميع الموقعين. وإذ نحمد لهم حكمة قرارهم التوقيع على الاتفاق فإننا نحثهم الآن على إبداء المزيد من الإرادة السياسية لإنجاح العملية. فمن المحتم أن تعمل الأطراف معا بحسن نية وأن تتعاون بإيجابية في التنفيذ السلس للاتفاق.

وكما نذّكر الأطراف بتعهداتها والتزاماتها بعملية السلام ينبغي بالقدر نفسه أن نذكرها بمسؤولياتنا نحن هنا في المجلس. وينبغي أن يفي مجلس الأمن بوعده بالعمل السريع على إيفاد بعثة حفظ سلام كاملة الصلاحيات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلو فشلت الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فمن شبه المؤكد أن النتائج ستكون عميقة الأثر وواسعة المدى. بل ستتعرض مصداقية وسلطة المجلس للشك. والكيفية التي نستجيب بها للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستكون الاختبار الدقيق لالتزام المجلس لصون السلام والأمن في أفريقيا. والوقت هو الجوهر، لأن أي تأخير في نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة سيعرض اتفاق لوساكا لخطر الانحلال.

وماليزيا ترحب بتقرير الأمين العام عن مواصلة نشر موظفي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2000/30). ونتفق تماما مع الرأي بأن أي قوة للأمم المتحدة تنتشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن تكون بالضرورة كبيرة وذات ولاية كافية للاضطلاع بمهام رصد التقيد بوقف إطلاق النار والتحقق من انسحاب جميع القوات الأجنبية. وهذا يضاف إلى المسألة التي لا تزال بلا حل والمتعلقة بمن يتحمل

مسؤولية نزع سلاح كل الجماعات المسلحة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا كنا نؤيد توصية الأمين العام بأن تتألف القوة مبدئيا من ٥٣٧ ٥ من الضباط والأفراد لحماية المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فإننا نشدد على أن يتبع ذلك بسرعة حضور أكبر عددا.

ولن يضمن نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في حد ذاته السلم والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان الأخرى في المنطقة. وسيتعين على تلك البلدان أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن أمنها على المدى الطويل. وسيكون استمرار دعم المجتمع الدولي متوقفا على تجديد وتعزيز التزام الموقعين باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ولذا نهيب بالأطراف أن توقف الأعمال العسكرية فورا وأن تكفل تماما أمن موظفي الأمم المتحدة وحرية حركتهم. وينبغي أن توقف الأطراف دعاياتها المعادية، وخاصة تحريضها على الاعتداء على المدنيين العزل من السلاح.

وللصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بُعد خارجي وبُعد داخلي. ومن الواضح أنه ينبغي للتسوية النهائية للصراع أن تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول المعنية واحترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي. ونحن نرى أن الدور الذي تضطلع به اللجنة العسكرية المشتركة بالغ الأهمية لنجاح وقف إطلاق النار وما يتبعه من توطيد للسلام. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يدعم الاتجاه الرامي إلى إعطاء اللجنة العسكرية السلطة اللازمة للإنفاذ.

ختاما، يكرر وفدي الإعلان عن تأييده لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، ليضع الأساس للتعاون الإقليمي والسلام الدائم. والمؤتمر ينبغي أن يعالج بصورة شاملة كل القضايا الحاسمة التي تواجه البلدان في المنطقة. ولقد حان وقته الآن وينبغي للمجتمع الدولي أن يعطيه الزخم اللازم.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تعتبر روسيا اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار أساسا حقيقيا للتسوية السياسية للمشكلة القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستعادة السيادة والوحدة الإقليمية لذلك البلد والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن السبل المؤدية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والوحدة والديمقراطية في البلد.

ونحن نولي أهمية كبيرة للتنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تقديم المساعدة لتنفيذ اتفاق لوساكا وتعبئة الدعم الدولي. وترحب روسيا بتعيين السيد بيرهانو دينكا ممثلا خاصا للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وتعيين السيد كامل مرجان ممثلا خاصا لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن الواضح في ذات الوقت أن المسؤولية الأساسية عن مراعاة وقف إطلاق النار وتنفيذ الالتزامات المحددة الأخرى تقع على عاتق الأطراف التي وقّعت على اتفاق لوساكا، وهي ملتزمة باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان فعالية عمل اللجنة السياسية المشتركة واللجنة العسكرية المشتركة.

ويؤسفنا أن نرى أنه على الرغم من بعض التحركات الإيجابية، لم يتم بعد تنفيذ ما نص عليه القرار ١٢٣٤ (١٩٩٩) فيما يتعلق بانسحاب القوات غير المدعوة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنه لا تزال هناك انتهاكات واسعة لوقف إطلاق النار، ولا تزال الحالة الإنسانية مكتنفة بالصراع ولم يبدأ الحوار الوطني بعد. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الوسيط الذي عيَّنته منظمة الوحدة الأفريقية، الرئيس ماسيري، من تحريك الأمور.

وتؤيد روسيا زيادة توسيع الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك نشر بعثة للأمم المتحدة في البلد. وتوقيت هذا النشر ينبغي أن يستجيب لسرعة التقدم في عملية السلام، وعندما تتوفر الشروط اللازمة، ينبغي تشكيل عملية واسعة النطاق لحفظ السلام. وتتمثل الشروط اللازمة في أن تحترم الأطراف المتحاربة وقف إطلاق النار بصورة فعلية، وأن يبدو بوضوح توفر الإرادة لتسوية المنازعات بطريقة بناءة، وأن يكفل الأمن للموظفين الدوليين. وكل هذه الأمور أساسية لضمان نجاح العملية. وفشل هذه العملية ستكون له عواقب سلبية على مستقبل تطور الحالة في المنطقة، وكذلك على هيبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وبسبب الطابع المعقَّد للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستكون أية تسوية بالضرورة معقَّدة أيضا. ومن العناصر الرئيسية في العملية إيجاد الحل السياسي الناجع، الذي يضمن أمن حدود جميع الدول في المنطقة وعدم المساس بها ويعزز التعاون بين هذه الدول على أساس مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم استخدام القوة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

والآليات والضمانات المعينة لكفالة الأمن والحدود المشتركة بعد انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن توضع في داخل إطار اتفاقات لوساكا على أساس ثنائي وإقليمي بدعم واسع من المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي للسلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

وستواصل روسيا تقديم المساعدة لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق اتفاق لوساكا ومن خلال قرارات مجلس الأمن. ونحن مستعدون أيضا لدراسة إمكانية مشاركة روسيا في الجهود الدولية المبذولة للاستجابة للحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة برمتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل البرتغال، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، بتركيز مناقشات المجلس خلال شهر كانون الثاني/ يناير على أفريقيا، واليوم على جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب أيضا ترحيبا حارا بأن يكون رؤساء دول أنغولا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق حاضرين في هذا الاجتماع الهام. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لمشاركة وزراء من حكومات بلجيكا وبوروندي وفرنسا وكندا ومالي والمملكة المتحدة وناميبيا، وكذلك الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في هذا الاجتماع.

تدل جلسة مجلس الأمن هذه على توفر الإرادة السياسية في المنطقة والمجتمع الدولي لإحراز تقدم في تحقيق السلم والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى الأوسع. ولكن السلم والأمن لا يمكن تحقيقهما إلا إذا قاما على أساس راسخ. ويرى الاتحاد الأوروبي أن اتفاق لوساكا هو أصلح أساس لتسوية الصراع.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لأن أطراف اتفاق لوساكا لا تزال بعيدة عن الامتثال الكامل لأحكام الاتفاق، وأن تنفيذ الاتفاق تأخر كثيرا عن الجدول الزمني المحدد له. وبدون الالتزام الكامل والدائم بوقف إطلاق النار، فإن مجتمع المانحين الدوليين، الذي يمثل الاتحاد الأوروبي جزءا رئيسيا منه، سيجد أن قدرته على الإسهام في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية محدودة.

ولكن حضور قادة الدول الموقعة على اتفاق لوساكا في نيويورك هذا الأسبوع يمثل فرصة حاسمة للأطراف لتقوم بتصحيح الأمر وتعلن بوضوح عن التزامها بالاتفاق وتنفيذه. ويحدونا الأمل في أن تكون إحدى نتائج مناقشات هذا الأسبوع صدور إعلان واضح وموثوق به في هذا الشأن. ومن شأن هذا الإعلان أن يوفر أساسا متينا لزيادة انتشار الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

هناك عدد من الأهداف الرئيسية الأخرى لهذا الأسبوع. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لا بد من إحراز تقدم في إنشاء المؤسسات والقنوات الأساسية التي ستشكل إطار تنفيذ اتفاق لوساكا. وفي هذا الصدد، يعتبر الاتحاد الأوروبي أن للجنة العسكرية المشتركة دورا حاسما تضطلع به، ويشجع الجهود الرامية إلى تكامل عملها مع عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشدد الاتحاد الأوروبي أيضا على ضرورة ضمان عملية سلمية ودائمة لنزع السلاح وتسريح الميليشيات التي تعمل حاليا في المنطقة وإعادة إدماجها في المجتمع. ويحدونا الأمل أيضا في أن نرى تقدما يحرز في هذا الأسبوع تجاه تحديد صورة مجملة عن كيفية تحقيق ذلك. وأخيرا، يعلن الاتحاد الأوروبي عن استعداده لتقديم دعمه للحوار الوطني في جمهورية الكونغو

الديمقراطية، الذي يعتبره عنصرا أساسيا في عملية المصالحة. وسيوفر الاتحاد الأوروبي التمويل للمساعدة في عملية الحوار السياسي ما أن تبدي الأطراف نفسها استعدادها الحازم للبدء في العملية. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بتعيين السير كيتوميلي ماسيري مُيسِّرا للحوار الوطني ويقف مستعدا لمساعدته على الاضطلاع بولايته. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن يبدأ الحوار في وقت مبكر.

هذه هي الأهداف التي نأمل أن تعمل الأطراف على تحقيقها هذا الأسبوع.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه يتعيَّن على الأمم المتحدة، وعلى مجلس الأمن خصوصا، الاضطلاع بدور حاسم في عملية السلام. ويعتزم الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم الذي يتطلبه ضمان نجاح بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية في المرحلة الثانية من توسيعها وإقامة وجود لقوات حفظ السلام في مرحلة ثالثة لاحقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنسبة للمرحلة الثانية، فإننا نرحب بتوصيات الأمين العام المتعلقة بنشر ٥٠٠ مراقب عسكري مع قوة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي على أن من الأساسي ضمان الحماية الكافية للأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة.

وكما هو واضح من خلال تمثيل بلدان منطقة البحيرات الكبرى على أرفع مستوى هنا اليوم، فإن تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحتاج إلى النظر فيها في الإطار الإقليمي. ولهذا فإن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد على دعمه لعقد مؤتمر دولي في نهاية المطاف يكرس للأمن والتعاون في منطقة البحيرات الكبرى لمعالجة وحسم الأسباب الكامنة وراء الصراع في المنطقة. ويشجع الاتحاد الأوروبي منظمة الوحدة الأفريقية وجميع البلدان الأفريقية المعنية على البدء بالأعمال التحضيرية حالما تنفذ العناصر الرئيسية من اتفاق لوساكا وأن تعلن عن استعدادها للتعاون مع الأطراف من خلال توفير المساعدة التقنية والمالية في هذا الصدد.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بعميق القلق إزاء المعاناة الإنسانية الهائلة التي سبَّبها الصراع للسكان المدنيين في المنطقة، وبخاصة الحالة المخيفة التي يواجهها عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا. وإننا نؤكد على أهمية وصول المنظمات الإنسانية إلى كل الناس الذين يحتاجون إلى مساعدة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على الأهمية التي يوليها لاحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبخاصة ما يتعلق بحماية الأطفال ونزع أسلحة المحاربين الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

والاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما كاملا بدعم المبادرات التي تجلب السلام إلى أفريقيا. كما يشارك مشاركة نشطة في تقديم المساعدة للبلدان الأفريقية لتطوير اقتصاداتها. غير أن تقديم المساعدة من أجل إعادة تعمير وتأهيل جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يتيسر إلا في ظروف السلام والأمن الضرورية. ولذا فإن الاتحاد الأوروبي يناشد الزعماء المجتمعين هنا اليوم أن ينتهزوا هذه الفرصة التاريخية من أجل إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي المنطقة بصورة أوسع ولجميع شعوبها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب مرة أخرى في مجلس الأمن بأميننا العام الموقر، بل وأجرؤ على القول أميننا العام المحبوب، كوفي عنان، الذي سيغادر خلال ساعتين إلى موسكو في رحلة فائقة الأهمية. نتمنى له كل خير ونشكره على انضمامه إلينا في هذه المرحلة من العملية، وإننا نشيد مرة أخرى بجهوده الهائلة للنهوض بقضية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمسائل الأخرى الهامة التي سيتناولها عندما يزور موسكو.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي الإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"يُعرب مجلس الأمن عن تقديره لرؤساء دول أنغولا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق، ولوزراء خارجية ببوروندي وجنوب أفريقيا وكندا وناميبيا والولايات المتحدة ونائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في بلجيكا، والوزير المندوب لشؤون التعاون وشؤون الناطقين بالفرنسية في فرنسا، ووزير القوات المسلحة في مالي، ووزير الدولة لشؤون الخارجية والكمنولث في المملكة المتحدة، الذين شاركوا في جلسته التي عقدت في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يعرب المجلس

عن تقديره للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، ولممثل الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وللطرف التيسيري للحوار الوطني الكونغولي المرشح من قِبل منظمة الوحدة الأفريقية. فحضورهم وبياناتهم تشهد على التزامهم المتجدد باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (S/1999/815) وبالسعي إلى سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. وحضورهم إلى نيويورك يعزز أيضا التقدم الذي أحرز في مؤتمر قمة مابوتو الذي عقد في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ واجتماع هراري الذي عقدته اللجنة السياسية في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ويتوقع المجلس أن يستمر إحراز التقدم خلال اجتماع اللجنة السياسية المقبل ومؤتمر قمة الأطراف الموقعة على الاتفاق.

"ويحث المجلس جميع أطراف اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار على الاستفادة من قوة الدفع التي أوجدتها هذه الاجتماعات بغية خلق ومواصلة المناخ الضروري لتنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا. ويشدد على أهمية وضع جدول تنفيذ منقح من أجل التنفيذ الكامل الفعلي للمهام المحددة في الاتفاق.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها الوطنية، بما في ذلك سيادتها على مواردها الطبيعية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ويكرر في هذا الصدد نداءه من أجل الوقف الفوري للأعمال القتالية والانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ويؤكد المجلس من جديد تأييده لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ويؤكد أيضا من جديد قراراته ١٢٣٤ (١٩٩٩) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، و ١٢٥٨ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ و ١٢٧٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ و ١٢٧٩ (١٩٩٩) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

"ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام (S/2000/30) المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ويُعرب المجلس عن تصميمه على دعم تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وبناء عليه، فقد بدأ الآن النظر في اتخاذ قرار يخول توسيع نطاق الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للمبادئ التي أوصى بها الأمين العام في ذلك التقرير. كما يعرب المجلس عن اعتزامه اتخاذ إجراء فوري على هذا الأساس. ويعرب عن اعتزامه القيام، في الوقت المناسب، بالنظر في الأعمال التحضيرية لمرحلة إضافية لانتشار الأمم المتحدة واتخاذ إجراءات إضافية. وهو يرحب بالبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول والوفود تأييدا لمقترحات الأمين العام. ويرحب المجلس بوصول الممثل الخاص للأمين العام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها، ويحث جميع الأطراف على أن تقدم له ما يحتاجه من المساعدة والتعاون للاضطلاع بمهامه.

"ويؤيد مجلس الأمن إنشاء هيكل قيادة منسق لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة العسكرية المشتركة على أن يكون هناك موقع مشترك لمقرهما وهياكل دعم مشتركة لهما. ويرى المجلس أن ذلك يشكل خطوة حيوية في مجال تعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، يحث المجلس الدول الأعضاء والمنظمات المانحة على مواصلة تقديم المساعدة إلى اللجنة العسكرية المشتركة.

"ويؤكد مجلس الأمن الضرورة القصوى لأمن أفراد الأمم المتحدة المنتشرين وإمكانية وصولهم دعما لعملية لوساكا، ويشدد على أن وجود مناخ تعاون من هذا القبيل يشكل شرطا أساسيا لنجاح تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدعو المجلس جميع الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار إلى توفير ضمانات لسلامة وأمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وهو يولي في هذا الصدد أهمية للبيان الذي أدلى به رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن أمن البعثة والممثل الخاص للأمين العام.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية الحوار الوطني على نحو ما دعا إليه اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ويؤكد ضرورة أن يأخذ الحوار شكل

عملية مفتوحة وشاملة وديمقراطية يضطلع بها الشعب الكونغولي بصورة مستقلة في إطار عملية التيسير المقررة. ويؤكد كذلك أن الحوار الوطني أفضل وسيلة أمام جميع الأطراف الكونغولية لمعالجة مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية السياسي.

"ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى استمرار عملية الأمم المتحدة وعمليات الوكالات الأخرى في مجال الإغاثة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان ورصدها في ظل ظروف مقبولة من الأمن وحرية التنقل وإمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة. ويُعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإزاء عدم كفاية الاستجابة إلى نداء الأمم المتحدة الإنساني الموحد. لذلك فإنه يحث الدول الأعضاء والمنظمات المانحة على توفير الأموال اللازمة للاضطلاع بالعمليات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

"ويؤيد مجلس الأمن بقوة تعيين السير كيتوميلي ماسيري، رئيس بوتسوانا السابق، للاضطلاع بمهمة ميسِّر الحوار الوطني على الوجه الذي ينص عليه اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الكامل، المالي وغيره من أشكال الدعم، للجهود التي يبذلها وللعملية ككل. ويرحب المجلس بالاستعداد الذي أبداه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية للبدء في حوار وطني وكفالة أمن جميع المشاركين فيه.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه لأن وجود جماعات مسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية غير موقعة على الاتفاق ولم يتم تسريحها بعد يشكل تهديدا لعملية لوساكا. ويسلم المجلس بأن نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين والإدماج من الأهداف الأساسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ويشدد المجلس على ضرورة أن تقوم أي خطة معقولة لنزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين والإدماج على مجموعة من المبادئ الشاملة المتفق عليها.

"ويُعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء تدفق الأسلحة إلى المنطقة بصورة غير مشروعة، ويهيب بجميع المعنيين وقف هذه التدفقات.

"ويُقدر مجلس الأمن استمرار رئيس جمهورية زامبيا في الاضطلاع بقيادة عملية السلام، كما يقدر الإسهام الحيوي الذي تقدمه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من خلال رئيسها، رئيس جمهورية موزامبيق. ويعرب أيضا عن تقديره للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، رئيس الجزائر، وللأمين العام لتلك المنظمة لما تقوم به من دور حيوي في عملية لوساكا، ويحثهم على مواصلة ما يبذلونه من جهود ضرورية بالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن والأمين العام".

وسيصدر هذا البيان كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2000/2.

وسيعقد مجلس الأمن جلسته العلنية التالية المكرسة لأفريقيا يوم الاثنين ٣١ كانون الثاني/يناير. وسيبقى الرئيس شيلوبا في نيويورك لكي يدلي ببيان ختامي، شامل في طبيعته، يتجاوز المسائل المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو المتكلمين الآخرين للمشاركة في المناقشة. وأشكر جميع من شاركوا في المناقشة، ونتطلع إلى أن نسلم المطرقة إلى أصدقائنا الأرجنتينيين يوم الثلاثاء المقبل.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.
